



الوثيقة WSIS/PC-2/DT/3-A

27 فبراير 2003

الأصل: الإنكليزية

## مشروع خطة العمل

على أساس المناقشات التي دارت في فريق العمل التابع للجنة الفرعية 2

### خطة العمل

1. إن مفهوم مجتمع المعلومات هو مفهوم ناشئ ومتطور، تعمل على تحقيقه جميع المجتمعات، ويتعلم كل مجتمع من المجتمعات الأخرى في هذه العملية. وقد وصل مجتمع المعلومات الآن إلى مستويات مختلفة من التطور عبر مناطق العالم وأقطاره. لذلك فمن الضروري والعملي أن يتسم تصميم خطة العمل بالمرونة لتكون إطاراً مرجعياً ودليلاً مرشداً وملهماً على الصعيدين الإقليمي والوطني.

### ألف - قائمة المسائل المطروحة

1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكاليف، والتنمية، والاستدامة

2. إن بلداننا، إذ ندرك الحاجة إلى تهيئة فرص متساوية تتيح النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، تأخذ على عاتقها الالتزام بالعمل على التغلب على الفجوة الرقمية التي تتمثل في الاختلافات الموجودة بين البلدان وفي داخلها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التعليم والصحة والنفاذ إلى المعرفة، والتي تعتبر عاملاً من عوامل هذه الاختلافات.

3. وعملاً على تحقيق النفاذ الشامل بتكلفة معقولة، من المهم تمكين التكنولوجيات الحالية والجديدة من تيسير التوصيلية للجميع، خاصة من خلال مؤسسات مفتوحة للجمهور مثل المدارس والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية المتعددة الأغراض. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- كيفية استفادة الفئات المحرومة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال مبادرات خلاقة؛
- دراسة وتشجيع وتقديم حلول تتلاءم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛
- إنشاء نقاط نفاذ عمومية وتهيئة فقرات هيكلية تقوم على بروتوكول الإنترنت باستخدام مرافق تحتية مبتكرة للاتصالات.

4. يجب أن تقوم تنمية مجتمع المعلومات على أساس معايير تقنية قابلة للتشغيل المشترك دولياً، تكون متاحة للجميع، وابتكارات تكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك أنظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية باستخدام أي نوع من أنواع الوسائط. وفي ضوء الزيادة الحادة المتوقعة في حجم حركة الإنترنت دولياً وإقليمياً من المهم تقوية المرافق التحتية لشبكات النطاق العريض الدولية والإقليمية عملاً على إتاحة ما يكفي من السعة لتلبية احتياجات البلدان والمواطنين.

5. تعتبر مراكز المعلومات والاتصالات المجتمعية عنصراً حاسماً في تهيئة النفاذ الشامل إلى المعلومات والخدمات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية. وتعمل سياسات النفاذ الشامل على تهيئة أفضل مستوى ممكن من التوصيلية بتكلفة معقولة للمناطق المحرومة من الخدمات. ولا بد من رصد التقارب التكنولوجي بهدف تحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليدية والحديثة من أجل إيجاد أشكال بديلة للنفاذ يمكن أن تساعد على تضييق الفجوة الرقمية. كما أن إعداد التجهيزات اللازمة للنفاذ وعرضها بتكلفة منخفضة وتهيئة نقاط نفاذ مجتمعية متعددة الأغراض هي معالم أساسية على طريق العمل على تقليل الفجوة الرقمية.

6. ينبغي العمل على تعظيم إقامة الروابط بين مختلف شبكات المعلومات عن طريق إيجاد محاور حركة إقليمية لتقليل تكلفة التوصيلات البينية وتوسيع الدخول إلى شبكات النفاذ. ويجب تحديد رسوم استخدام الشبكات والبنية التحتية على أساس معالم قياس موضوعية وغير تمييزية.

7. ينبغي تنفيذ فقرات هيكلية إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التبادل بين مختلف البلدان وتفاذي تأثيرات حركة المكوك التي تجعل المعلومات تخرج من المنطقة ثم تعود إليها عن طريق الإرسال من منطقة أخرى. ويتطلب تطوير المرافق التحتية الضرورية للتوصيلية تحقيق التكامل بين السياسات الحكومية الملتزمة بتأمين التوصيلية مع اشتراك القطاع الخاص. ومن الضروري اتخاذ خطوات من أجل تحرير الاتصالات، والخصخصة، والمنافسة، وإزالة مكونات التعريف المفرطة.

## 2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف

### 3) دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

8. لا غنى عن الاشتراك الكامل والفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.

9. ويجب أن يقوم القطاع العام باستكشاف سبل مبتكرة لإصلاح الخلل في السوق وإشاعة مجتمع المعلومات في جميع قطاعات الاقتصاد وقطاعات المجتمع خاصة بين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر. ويقوم القطاع الخاص بدور مهم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإشاعتها، ويقوم المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بالعمل الوثيق مع المجتمعات في دعم المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد من زيادة التعاون والشراكة بين المنظمات الحكومية والمشاركة بين الحكومات وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تصميم وتنفيذ مختلف المبادرات بشكل فعال مع إعطاء الأولوية للموارد البشرية المتاحة محلياً.

10. ينبغي لجميع أصحاب المصلحة القيام بتعبئة الموارد من أجل تنمية مجتمع المعلومات، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في المرافق التحتية للاتصالات وفي بناء القدرات البشرية، وفي وضع أطر السياسات ووضع محتوى محلي وتطبيقات تراعي فيها الثقافات المحلية. وللمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية والإئتمانية، دور هام في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإئتمانية وتهيئة الموارد اللازمة لهذا الغرض.

11. يجب أن تولى الأولوية إلى تدعيم المنشآت المحلية الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إدماجها في الاقتصاد الرقمي. ويجب أن تعزز السياسات العامة من الابتكار وروح المبادرة. ويجب العمل على تشجيع إقامة شركات قائمة على التكنولوجيا عن طريق آليات مثل الصناديق الاستثمارية ومجمعات التكنولوجيا والحاضنات التكنولوجية، علاوة على مشاركة المؤسسات الأكاديمية وشبكات البحوث. كما ينبغي وضع آليات خاصة لتشجيع القطاع المصرفي على استحداث تطبيقات آمنة يعول عليها لتسهيل المعاملات الإلكترونية.

#### 4) بناء الطاقات: تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب

12. لكي يستفيد الناس أكبر فائدة من مجتمع المعلومات لا بد أن تكون لديهم معرفة كافية ومهارات كافية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتحقق هذا من خلال تعزيز برامج التعليم والتدريب على جميع المستويات، ابتداء من التعليم الابتدائي وحتى تعليم الكبار، من أجل إتاحة الفرص أمام أكبر عدد من الناس وخاصة الفئات الضعيفة. ويجب زيادة قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة فعالية من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

13. ويمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بنوعية التعليم والتعلم وتبادل المعارف والمعلومات. فالمعلمون هم بوابة مجتمع المعلومات وينبغي تقديم مزيد من الدعم لتنمية مهاراتهم وفي مجال المناهج الدراسية. ومن المهم أيضاً العمل على تحسين التعليم الأساسي والتعليم المتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا. ومن شأن ذلك أن يساعد على تهيئة كتلة حيوية من المهنيين من ذوي التخصصات والمهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخبراء في هذا المجال وهؤلاء هم الذين سيواصلون تكوين الأساس في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. ومن المسلم به أن التعليم في مجال تنمية مرافق الشبكات وتشغيلها يتسم بأهمية خاصة، وهو الأساس لتهيئة خدمات من شبكات المعلومات والاتصالات تتسم بالكفاءة والتنافس والأمان ويعتمد عليها.

14. والهدف من التعلم الإلكتروني هو تنمية المهارات التي تساعد على النفاذ إلى المعرفة، وهو يتناول مسائل عديدة منها المحتوى المحلي والهوية الثقافية والتعددية اللغوية وحقوق الملكية الفكرية. والنفاذ إلى المعلومات هو من الأدوات الرئيسية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولا تزال الفرصة قائمة أمام إتاحة السبيل لهؤلاء الذين ظلوا خارج النظام التعليمي الرسمي لاكتساب التعليم والمعلومات بما يناسب احتياجاتهم وثقافتهم. ولا شك أن التعليم يعمل على تمكين الأفراد والشعوب من التغلب على الفقر، ولذلك فإن التعلم الإلكتروني هو من أهم المسائل التي تساعد على سد الفجوة الرقمية.

15. ولا بد في بناء مجتمع المعلومات من إيلاء اهتمام خاص للشباب، الذي يشكل غالبية السكان في كثير من المناطق النامية والذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن تزويد الشباب بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعدهم للاشتراك الكامل في مجتمع المعلومات، وهو أحد الأهداف الرئيسية لمجتمع المعلومات.

16. ومن الضروري نشر المعلومات عن الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، من خلال تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، ومن خلال حملات التوعية والمشاريع الريادية، والعروض البيانية والمناقشات العامة. وينبغي توجيه دورات "محو الأمية الإلكترونية" نحو تدريب السكان على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعمل هذه الدورات على تزويد مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمهارات التي يحتاجونها للاستفادة منها وإنتاج محتوى مفيد ومجدي من الناحية الاجتماعية بما يعود بالفائدة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وسيتم الاضطلاع بتكوين قوة عاملة والحفاظ عليها لتكون دعامة لمجتمع المعلومات، وذلك بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة.

#### 5) الأمن

17. من الضروري وضع أطر تشريعية وطنية ملائمة تكفل المصالح العمومية والعامة والملكية الفكرية وتشجع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية. ومن الضروري في هذا الصدد توفير الحماية من المخالفات المدنية والإجرامية ("الجرائم السيبرانية")، وحل مسائل التسويات والتصفيات وأمن الشبكات والحفاظ على سرية المعلومات الشخصية عملاً على بناء الثقة

في شبكات المعلومات. ويجب أن يشمل هذا الجهد توفير إدارة متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية للإنترنت تراعي احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني.

18. ومن التحديات التي يواجهها مجتمع المعلومات النقص العام في الوعي بمسائل أمن المعلومات والتعدد المتزايد بسرعة في تكنولوجيا المعلومات وقدراتها ومدى وصولها، واختفاء الشخصية الفردية الذي تتيحه هذه التكنولوجيات، وطبيعة شبكات الاتصالات هذه التي تتخطى حدود البلدان. ومع الاعتراف بمبدأ النفاذ المنصف والعاقل والملائم لجميع البلدان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي توجيه الانتباه إلى إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تتعارض مع أهداف المحافظة على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر تأثيراً معاكساً على سلامة البنية التحتية داخل الدول بما يؤثر على أمنها في المجالين المدني والعسكري. ويحتاج الأمر إلى نهج متعدد الاتجاهات في معالجة هذه التحديات والجرائم السيبرانية على جميع الجبهات، مع التركيز على النهج الوقائية، والخطوط التوجيهية الوطنية، والتعاون الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يراعى في الإجراءات المتخذة لمعالجة الجرائم السيبرانية وكفالة سلامة وأمن مجتمع المعلومات احترام سيادة الدول واحترام الحقوق الدستورية وغيرها من الحقوق لجميع الأشخاص بما ذلك حرية التعبير.

19. ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الأمن وثقة المستعمل وغير ذلك من جوانب سلامة المعلومات وأنظمة الشبكات لتجنب المخاطر الكبيرة المتمثلة في تعطيل وتدمير أنظمة الشبكات التي يتزايد اعتمادهم عليها. ولا تكفي التكنولوجيا وحدها لضمان أمن المعلومات وإنما لا بد من استكمالها بالتعليم والتدريب والسياسات والقوانين والتعاون الدولي. وينبغي في الأجل الطويل إشاعة ثقافة عالمية للأمن الإلكتروني تستند إلى فهم مشترك للقواعد التنظيمية والآليات الملائمة لتبادل المعلومات والتكنولوجيا، والتعاون الدولي.

#### 16 بيئة تمكينية

20. تحتاج عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات هيئة أطر قانونية وتنظيمية وسياسية تتسم بالصلاحية والشفافية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويجب أن تولي هذه الأطر الاعتبار الواجب لحقوق جميع أصحاب المصلحة وواجباتهم في مجالات حرية التعبير والخصوصية والأمن وإدارة عناوين وأسماء ميادين الإنترنت، وحماية المستهلك، مع المحافظة على الحوافز الاقتصادية وضمان الثقة والاطمئنان لأنشطة الأعمال. وينبغي النظر أيضاً في وسائل بديلة لحل النزاعات إلى جانب الإجراءات القضائية المعتادة، عملاً على تسوية المنازعات بدون تأخير.

21. يجب تشجيع المنافسة باعتبارها أفضل وسيلة لخفض الأسعار وضمان استمرار تحديث الشبكات والخدمات.

22. من المسائل المهمة لجميع البلدان أن تعمل على وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للعمل المشترك عملاً على كفالة استفادة الجميع من التكنولوجيا ومحتوياتها ومن الخدمات أقصى استفادة ممكنة. وينبغي تشجيع تطوير برمجيات مفتوحة المصدر ونشرها على أوسع نطاق وكذلك معايير مفتوحة لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

23. من المهم كفالة التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة. فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من مبادلات واستثمارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع المبادرات عملاً على كفالة التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات، وفي نفس الوقت عدم تجاهل التوافق العالمي الذي تحقق بشأن مسائل حقوق الملكية الفكرية في المنظمات المتعددة الأطراف.

24. ينبغي العمل على إدارة الطيف الراديوي الكهربائي بما يحقق المصلحة العامة والعمومية وفقاً لمبدأ الشرعية الأساسي، مع المراعاة الكاملة للقوانين والقواعد الوطنية والاتفاقات الدولية التي تحكم إدارة الترددات.

25. وهذه اقتراحات محددة مقدمة من المنطقة الإفريقية:

- اعتماد سياسات تعمل على تشجيع إقامة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة النفاذ الشامل خاصة في المناطق الريفية والنائية عن طريق ابتكارات وحلول تتفق مع البيئة الإفريقية؛
- إزالة الرسوم المفروضة على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرمجياتها حتى المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تنعقد في تونس في 2005؛
- اعتماد "الميثاق الإفريقي" بشأن الإذاعة الراديوية باعتباره إطاراً لتنمية سياسات وتشريعات تتصل بتكنولوجيات المعلومات والإذاعة في إفريقيا.

### 7) الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية للجميع

26. يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إقامة المجتمعات المحلية الإلكترونية. ومع ذلك، فمن المهم ضمان الاعتراف بالنماذج التقليدية واحترامها، حتى لا يتعرض الذين لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتهميش. وتوضح النماذج التالية إمكانات ذلك.

27. الحكومة الإلكترونية: ستساعد الأدوات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جعل السياسات أسير فهماً وأكثر شفافية مما يؤدي إلى تحسين عمليات رصد الخدمات العمومية وتقييمها ومراقبتها ويزيد من كفاءة أدائها. وتستطيع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين (التعليم والصحة والنقل وما إلى ذلك) وللمنشآت التجارية.

28. التجارة الإلكترونية: إن بوسع المنشآت التجارية، كبيرها وصغيرها، أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات. ودعماً لهذه العملية يتعين على الحكومات أن تحفز الإطار التنظيمي، من خلال توفير الخدمات التي تساعد على إيجاد بيئة مواتية، من أجل تشجيع تطبيقات ومحتوى الاستثمار الخاص، على أساس البنى التحتية عريضة النطاق المتاحة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي جانب المستهلك يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحقق زيادة في رضا المستهلكين بفضل التفاعل مع أعداد كبيرة من الموردين المحتملين بدون تقييدات الموقع.

29. التعلم الإلكتروني: النفاذ إلى التعليم والمعرفة أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكوسيلة للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وكفاءة إجراء الأعمال التجارية. وتتمتع شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية غير مسبوقه لكل المجموعات في كل المواقع. ويتطلب تنفيذ برامج تعليمية شاملة بتكلفة معقولة تعزيز المحتوى وشبكات النطاق العريض والمعدات. وسوف يتم تدعيم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في مختلف المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى عن طريق إقامة ورعاية شبكة للموارد البشرية تُضفي الصفة المؤسسية على التدريب الجاري للمدرسين والمعلمين الذين يمثلون دعامة الابتكار. وسوف يستفاد من أفضل الممارسات في ابتكار مواد تعليمية من نوعية جيدة ويمكن الحصول عليها بسهولة من جميع أنحاء العالم لتسهيل نقل المعرفة إلى المستوى الوطني. وسوف يُعطى اهتمام خاص للتدريب متعدد اللغات واستعمال وتطوير برمجيات الترجمة.

30. الصحة الإلكترونية: النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي. ويفتقر كثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كافٍ خاصة في المناطق الريفية والنائية. ويعزز استعمال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات التغطية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع بتمكينهم من النفاذ بصورة متساوية إلى خدمات الرعاية الصحية وبتمكين المواطنين من تنظيم شؤونهم الصحية بطريقة أفضل والمشاركة بفعالية أكبر في عملية الرعاية الصحية. وينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية من أجل تحسين استخدام الموارد، وإرضاء المرضى، وإعطاء طابع شخصي للرعاية الصحية، والتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي. ويجب التوصل إلى حلول مبتكرة وخيارات لتقديم الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من قلة الخدمات. وسيكون من بين الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية توفير خدمات الوقاية والعلاج ومكافحة انتشار الأمراض، وخصوصاً فقدان المناعة/الإيدز.

### 8) الهوية الثقافية، والتنوع اللغوي، والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط

31. إن التنوع اللغوي والثقافي يساعد على إثراء عملية النهوض بالمجتمع عن طريق التعبير عن مجموعة من القيم والأفكار المختلفة. ويمكن لهذا التنوع أن يساعد على انتشار واستخدام المعلومات عن طريق تقديمها باللغة والسياق الثقافي الأكثر اعتياداً لدى المستخدمين، الأمر الذي يساعد على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

32. ينبغي للسياسة العامة أيضاً أن تشجع استحداث محتوى معلوماتي متنوع مما يساعد على حماية ونشر الثقافة واللغة والتراث على الصعيد المحلي والوطني. وللسلطات المحلية دور هام أيضاً في هذا الميدان لأنها تمثل بالنسبة للمواطنين المستوى الأول للاتصال مع الإدارات، فضلاً عن أن بإمكانها أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية. ويعتبر تعزيز التنوع الثقافي والهوية الثقافية، بما في ذلك استحداث محتوى معلوماتي متنوع ورقمنة التراث التربوي والعلمي والثقافي، أولوية هامة في تطوير مجتمع المعلومات. وينبغي كذلك مواصلة البحوث المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

33. وتعزيز شبكات النطاق العريض لا يقتصر على إمكانية دعم الأبحاث والأعمال التجارية والأنشطة الشخصية ولكن قد يساعد أيضاً في الحفاظ على التنوع الثقافي والمعارف والتقاليد الأصلية. وفي هذا السياق ينبغي بذل الجهود لدعم أسماء الميادين متعددة اللغات وتنمية المحتوى المحلي والأرشفة الرقمية والأشكال المتنوعة من الوسائط الرقمية وترجمة وتكييف المحتوى. وينبغي أيضاً دعم وضع مجموعات موحدة ومعروفة من الأحرف والرموز اللغوية.

34. تشمل المقترحات الخاصة التي تقدمت بها الدول الإفريقية:

- دعم أكاديمية اللغات الإفريقية؛
- إحياء خدمة "تبادل الأنباء الإفريقية"؛
- إنشاء صندوق خاص لرقمنة المحفوظات والمكتبات الإفريقية؛
- إنشاء شبكة تلفزيون إفريقية متعددة الأطراف؛
- الاستثمار في محتوى الوسائط الإفريقية وكذلك في التكنولوجيات الجديدة؛
- والنهوض بالإنتاج المستقل.

### 9) تحديد معوقات تحقيق مجتمع المعلومات من منظور إنساني والتغلب عليها

#### 10) قضايا أخرى

#### باء - الأهداف

35. أمثلة لبعض الإجراءات الملموسة والشاملة التي يمكن اتخاذها:



أ يمكن اعتبار ما يلي مؤشرات للإجراءات التي يتعين اتخاذها:

- توصيل جميع القرى بحلول 2010 مع إقامة نقاط نفاذ مجتمعية بحلول عام 2015؛
- توصيل جميع الجامعات بحلول 2005 وجميع المدارس الثانوية بحلول 2010 وجميع المدارس الابتدائية بحلول عام 2015؛
- توصيل جميع المستشفيات بحلول 2005 والمراكز الصحية بحلول 2010؛
- دخول 90 في المائة من سكان العالم في إطار التغطية اللاسلكية بحلول 2010 ودخول 100 في المائة من السكان في هذه التغطية بحلول 2015؛
- وجود موقع في شبكة الويب وعنوان بريد إلكتروني لكل دوائر الحكومة المركزية بحلول 2005 ولكل دوائر الحكومة المحلية بحلول 2010.

ب) وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية لكل البلدان في غضون ثلاث سنوات بما في ذلك بناء الطاقات البشرية اللازمة.

ج) إعلان "ميثاق رقمي عالمي" ليكون بمثابة نموذج جديد للشراكة والتفاعل بين الحكومات والأطراف غير الحكومية على أساس تقسيم العمل والمسؤوليات المتخصصة وكذلك بشأن المصالح الخاصة والمشاركة التي يتم تشخيصها للعمل معاً لتحقيق أهداف تنمية تكنولوجيا المعلومات (مثل قيام الحكومات بإنشاء بيئة تنظيمية حافزة وتقديم حوافز ضريبية وقيام الشركات التجارية بجلب التكنولوجيا وعرض تطبيقات بسيطة وقيام المنظمات غير الحكومية بحملات توعية والعمل على الصعيد المجتمعي، إلخ) (نموذج يستند إلى العلاقات المؤسسية القائمة فعلاً في الاتحاد الدولي للاتصالات، مع قيام الاتحاد بدور المنسق).

د) وضع "مؤشر تجميحي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية)" وتطويره تدريجياً ونشره سنوياً أو كل سنتين في تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يقترن ترتيب البلدان بمعلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها. (ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بدور العامل المساعد في الخبرات الموجودة في مختلف المنظمات والجامعات والمجموعات الفكرية، إلخ، وجمعها في هيكل متماسك).

هـ) صياغة ونشر "دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح" أثناء مرحلة القمة في جنيف لتجميع مساهمات من جميع أصحاب المصلحة في شكل موجز وموقع ثم يعاد إصداره دورياً ويتحول إلى نشاط دائم لتقاسم الخبرات.

و) تجهيز وتدريب العاملين في مجال المحتوى في أقل البلدان نمواً مثل خبراء الأرشيف والمكتبات العامة والعلماء والمدرسين والصحافيين على الاستفادة من الخبرة والطاقة التشغيلية لدى المنظمات المتخصصة الدولية ذات الصلة.

ز) تنقيح المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية في جميع البلدان في غضون ثلاث سنوات لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات.

ح) إتاحة الظروف التقنية اللازمة (البرمجيات والأجهزة) التي تسمح بوجود جميع لغات العالم واستخدامها في الإنترنت.

### جيم - استراتيجيات وبرامج وطرق التنفيذ

36. من المهم أن تعمل الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتقديمية من أجل تنمية مجتمع المعلومات، يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومشاركة القطاع الخاص تنطوي على أهمية حاسمة من أجل تنمية سليمة ومستدامة للبنى التحتية والمحتوى والتطبيق. وينبغي تطوير الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لكي تلي المتطلبات الخاصة للمجتمعات المحلية المختلفة وتواكب مرحلة تنمية الاقتصاد الوطني وخصائصه البنيوية. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستفيد من المعرفة والخبرات الحالية، وسيكون لتبادل المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، دور رئيسي إذ إنه سيسمح للبلدان بالتعلم من بعضها البعض من خلال الحوار بين الأقران.

37. ولكي تكون هذه الاستراتيجيات فعّالة وناجعة، ينبغي أن تتضمن، بالإضافة إلى تحديد الأهداف، أطراً زمنية ومؤشرات وآليات لرصد الأداء لا تركز على معايير كمية فحسب وإنما على معايير نوعية أيضاً. وفي حالة البلدان الأصغر حجماً، يمكن للاستراتيجيات الإقليمية أن تسهم في إيجاد أسواق أكبر وأن تتيح ظروفًا أكثر جاذبية للقطاع الخاص وللبيئة التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تضطلع بدور ملائم في سياق التنمية لأنها تتيح فرصاً عديدة للإدارات العامة وتساعد على اجتذاب الاستثمارات الخاصة، وتيسر الانطلاق بخطى حثيثة بفضل استعمال تكنولوجيا جديدة ومتقدمة.

38. إن وضع أي استراتيجية يتطلب الإلمام بما ينبغي الترويج له، وأن يكون ذلك، وكيفية صياغة وتنفيذ الأنشطة لتحقيق أقوى تأثير ممكن. وينبغي أن يستفيد ذلك من الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن تشمل المبادرات الخاصة في هذا المجال:

- تشجيع الإنفاق الحكومي طويل الأجل في مجال البحث والتطوير والدراسات العليا بهدف تطويع وتكييف الحلول الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إيجاد حوافز ووضع مخططات تنظيمية تعزز قدرات القطاع الخاص من ناحية تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية وبناء المؤسسات؛
- ووضع أنظمة ضريبية تتيح إعفاءات وحوافز للشركات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

39. ينبغي تشجيع وضع وترسيخ أنظمة لتقييم أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى انتشارها، بالإضافة إلى آليات من بينها مقاييس ومؤشرات محلية تعكس الجهود التي تبذلها بلدان الإقليم ومدى التقدم في إقامة المرافق اللازمة للنفذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في سياق المجتمعات المحلية.

## دال - التعاون والتمويل

40. يعد التعاون الوثيق على المستوى الدولي بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في جميع جوانب مجتمع المعلومات أكثر إلحاحاً اليوم مما كان في أي وقت مضى. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من اغتنام الفرص التي تتيحها مؤسسات التمويل الإقليمية. والمجتمع الدولي مطالب بتوفير التعاون التقني والمالي على المستوى متعدد الأطراف وعلى المستوى الثنائي. ومن الضروري إعادة التأكيد على أن تفي البلدان المتقدمة بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت عنها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ومن الضروري أن تتقيد جميع البلدان بجميع جوانب التوافق في الأداء الذي أمكن التوصل إليه في ذلك المؤتمر. وإن البلدان الممثلة في المؤتمر تدعو البلدان المتقدمة التي لم تتخذ بعد إجراءات ملموسة لتحقيق المستوى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى المبادرة باتخاذ هذه الإجراءات.

## هاء - المتابعة

### من جنيف إلى تونس